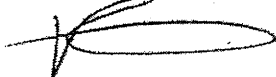


٥٠٩١/٥١

بناءً عليه فإنتي أقترح عدم إرسال مشروع قطع الحساب إلى الحكومة والعمل على تصحيح المواد القانونية والأرقام الواردة فيه بما فيها، بيانات سلفات الخزينة .

عن مدير المحاسبة العامة  
بالتكليف

  
رجاء شريف

صالح الذراع

أنتزع الموافقة من أي مدير المحاسبة العامة بالتكليف بعدم إرسال مشروع قطع الحساب قبل العمل على تصحيح مواد وأرقامه، للتفهل بالاطلاع والموافقة/ وقد اعدنا نسخة من المشروع إلى المديرية للتصحيح/

مستشار المالية العام  
الآن سفياني

٢١ كانون الثاني ٢٠٠٩

جانب مديرية للمالية العامة

مع الموافقة على اجراء التصحيحات والتعديلات التي تقدمت

السيدة رجاء الشريف على مشروع قطع حساب المداخلة العامة للعام

٢٠٠٥ قبل احالة الى رئاسة مجلس الوزراء

وزير المالية

  
د. محمد علي

٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٩

١٧٧  
٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٥  
مديرية المحاسبة العامة  
مجلس الوزراء  
مساعد مدير  
٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٩

وزارة المالية  
مديرية المحاسبة العامة  
رقم ١٧٧  
تاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٨

١٧١٩  
وزارة المالية  
رقم ٧٢٢  
تاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٨



الجمهورية اللبنانية  
وزارة المالية

مديرية المالية العامة  
مديرية المحاسبة العامة

رقم ١٧٧  
بيروت في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٩

سعادة مدير المالية العام

الموضوع: مشروع قطع حساب الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥.

المرجع: المعاملة رقم ٤٨٨٥ تاريخ ٣٠/١٢/٢٠٠٨.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وحيث أن مشروع قطع حساب الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥ ورد إلى مديرية المحاسبة العامة بعد توقيعه وإصداره،

ويعد الإطلاع على مشروع قطع الحساب المذكور ومطالعة مدير المحاسبة العامة بالتكليف، أفيدكم بما يلي:

أولاً: يورد مدير المحاسبة العامة بالتكليف في مطالعته بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠٠٨ تعذر « بيان الرأي بصحة الحسابات والبيانات المالية » فهذا تشكيك في صحة الأرقام ولا يحق لوزارة المالية أن ترسل مشروع قطع حساب مشكوك في صحة أرقامه.

ثانياً: إنني أبدي بعضاً من الملاحظات على مشروع قطع الحساب المعد من قبل المديرية وفقاً لما يلي:

١- ورد في خلاصة قطع حساب موازنة الدولة سنة ٢٠٠٥ (ص. ٦) أن التحويل من موازنة اليانصيب الوطني إلى واردات الموازنة العامة للدولة مبلغ /٤٨/ مليار ليرة لبنانية في حين أن بيان واردات الموازنة العامة الجزء الأول ٢٠٠٥ (ص. ٢٩) تضمن أن الإيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني بلغت /٤٧/ مليار ليرة لبنانية

وقد قمنا بإرسال كتاب إلى مديرية الخزينة والدين العام ( مرفق ربطاً نسخة عن الكتاب ) لتبيان أسس إيراد هذا الرقم، في حين أن الإعتماد المصرفي في موازنة مديرية اليانصيب الوطني يبلغ /٤٨/ مليار ليرة لبنانية (ص. ٤٨).

٢- كما ورد في الخلاصة الأتفة الذكر أن وزارة الإتصالات حولت من خارج موازنتها الى واردات الموازنة العامة مبلغ /٣٢٨ ١٠٧ ٣٧٥ ٠٠٠/ ليرة لبنانية علماً بأنه لم يرد ضمن عمليات المحتسب المالية المركزي / بيروت أية إشارة إلى هذا الرقم وإنما تم استخلاصه بإجراء مقاصة بين مجموع التحويلات والإعتماد المصرفي في موازنة الإتصالات،

وقد تم إرسال كتاب إلى المصلحة المالية لوزارة الإتصالات لإيداعنا نسخة عن حساب المهمة العام لعام ٢٠٠٥ للوزارة لتبيان صحة هذا الرقم ومدى قانونية الإتفاق من خارج موازنة الإتصالات ( مرفق ربطاً نسخة عن الكتاب ).

### في ما يخص بيان سلفات الخزينة،

- اعتماد بيان سلفات الخزينة بملايين الليرات في حين أن المبالغ واردة بقيمتها الإجمالية.

- أورد المشروع أن أرقام سلفات الخزينة ١٩٩١/١/١ ولغاية ٢٠٠٥/١٢/٣١ هي على مسؤولية مديرية الخزينة والدين العام وهذا أمر لا يجوز إيراده،

- إيراد رصيد مدين لوزارة المالية في العام ٢٠٠٥ وبوضعية سلبية.  
- إيراد سلفات متوجبة على كل من مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى علماً بإنها قد دمجت ضمن مجلس الإنماء والإعمار وانتقلت بالنالي حقوقها وموجباتها إلى هذا الأخير، ينسحب هذا الأمر على مصالح المياه الواردة في البيان والتي تمّ دمجها ضمن المؤسسات العامة الإستثمارية للمياه.

### في ما يخص الحساب المجمع،

لم تلحظ الفقرة ب- « حركة التحويلات بين الموازنة العامة و الموازنات الملحقة » تحويلات الموازنة العامة إلى موازنة مديرية الحبوب والشمندر السكري ،

- لحظ مبلغ /١٥/ مليار المحول من قبل الموازنة العامة - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في بيان الواردات والنفقات المجمع لموازنة الدولة.

### في ما يخص الهبات،

لم يتم لحظ :

- أيّ إيراد في الباب الرابع « هبات ضمن واردات الموازنة العامة الإجمالية ٢٠٠٥ » (ص. ٢٥) في حين أن الهبات الجارية الداخلية وردت بقيمة /١٦٩ ٥٠٠ ٠٠٠ / ليرة لبنانية (ص. ٣٢) والهبات الجارية الخارجية بقيمة /٩٦ ٨٥٣ ٨٦٠ / ليرة لبنانية (ص. ٣٢).  
- قيمة الهبة المقدمة من الجالية اللبنانية منروفاً لصالح وزارة الدفاع الوطني والبالغة قيمتها /١٥ ٠٨٠ ٠٠٠ / ليرة لبنانية مرفق ربطاً ( نسخة عن المرسوم المذكور )،

### في ما يخص الجداول الواردة في مشروع قطع الحساب في الصفحتين ( ١٢-٤٢-٤٥ ) ،

- عدم تطابق الأرقام الواردة في الصفحة ١٢ مع الأرقام الواردة في الصفحة ١٤ من مشروع قطع الحساب ( مرفق ربطاً جدول بها )

- عدم تطابق الأرقام الواردة في البنود الصفحتين ٤٢ و ٤٥ في مشروع قطع الحساب مع الأرقام الواردة في بيانات نفقات حسابات المهمة العام لعام ٢٠٠٥،

علماً بأن هذه الأخطاء تؤثر على الأرقام الواردة في الصفحات ٦٠-٦٦-٦٧ ( مرفق ربطاً جدول بها ).